

وَالْحُكْمُ: هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَالْحَاكِمُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، وَالْحُكْمُ فَصْلٌ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ عِلْمًا وَعَمَلًا إِذَا مَيَّزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ النَّافِعِ وَتَرْكَ الضَّارِّ فَيُقَالُ: حَكَمْتُ السِّفِيَّةَ وَأَحْكَمْتُهُ. إِذَا أَخَذْتُ عَلَى يَدَيْهِ، وَحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا. إِذَا جَعَلْتُ لَهَا حَكَمَةً؛ وَهُوَ مَا أَحَاطَ بِالْحَنَكِ مِنَ اللَّجَامِ، وَإِحْكَامُ الشَّيْءِ: إِتْقَانُهُ^[١].

فَإِحْكَامُ الْكَلَامِ إِتْقَانُهُ بِتَمْيِيزِ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ فِي أَخْبَارِهِ، وَتَمْيِيزِ الرُّشْدِ مِنَ الْغَيِّ فِي أَوْامِرِهِ، وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِمَعْنَى الْإِتْقَانِ، فَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ حَكِيمًا يَقُولُهُ: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، فَالْحَكِيمُ بِمَعْنَى: الْحَاكِمِ.

كَمَا جَعَلَهُ يَقْصُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

وَجَعَلَهُ مُفْتِيًّا فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٧]، أَي: مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ.

[١] الْمُؤَلَّفُ الْآنَ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْإِحْكَامُ: هُوَ الْإِتْقَانُ، فَنَحْنُ إِذَا قَالَ أَحَدُنَا: أَحْكَمْتُ الشَّيْءَ؛ يَعْنِي: أَتَقَنَنْتُهُ، قَوْلُهُ: «وَالْحُكْمُ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ»، يَذْهَبُ رَجُلَانِ إِلَى الْقَاضِي فِي خُصُومَةٍ فَيَحْكُمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا؛ فَصَلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَبَيْنَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، أَيْضًا الْقُرْآنُ بِهَذَا الْمَعْنَى كُلُّهُ مُحْكَمٌ، وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ حَكَمٌ يَعْنِي: فَصْلٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَلهَذَا صَحَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْقُرْآنَ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَجَعَلَهُ هَادِيًا وَمُبَشِّرًا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ [الإسراء: ٩]^[١].

وَأَمَّا التَّشَابُهُ الَّذِي يَعُمُّهُ فَهُوَ ضِدُّ الإِخْتِلَافِ الْمُنْفِيِّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وَهُوَ الإِخْتِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَنِي قَوْلٍ تُخَلِّفُ بِؤُفُوكَ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ﴾ [الذاريات: ٨-٩]^[٢].

فَالْتَّشَابُهُ هُنَا هُوَ: تَمَاثُلُ الْكَلَامِ وَتَنَاسُبُهُ بِحَيْثُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَإِذَا أَمَرَ بِأَمْرٍ لَمْ يَأْمُرْ بِنَقِيضِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ يَأْمُرُ بِهِ أَوْ يَنْظِيرُهُ أَوْ يَمْلِزُومَاتِهِ.

وَإِذَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ يَنْهَى عَنْهُ أَوْ عَنْ نَظِيرِهِ أَوْ عَنْ مَلْزُومَاتِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَسْخٌ^[٣].

وَكَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرَ بِثُبُوتِ شَيْءٍ لَمْ يُخْبِرْ بِنَقِيضِ ذَلِكَ، بَلْ يُخْبِرُ بِثُبُوتِهِ أَوْ بِثُبُوتِ مَلْزُومَاتِهِ.

[١] هذا المعنى الأول من كون القرآن مُحْكَمًا؛ يعني: مُتَقَنَّأً في أخباره وفي أحكامه، ففي أخباره يُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَفِي أَحْكَامِهِ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ، هُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى كُلُّهُ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ أَنَّهُ مُحْكَمٌ.

[٢] الإِشَارَةُ هُنَا إِلَى التَّشَابُهِ الْعَامِّ الَّذِي يَعُمُّ الْقُرْآنَ.

[٣] فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ نَسْخٌ فَقَدْ يَأْمُرُ بِنَقِيضِهِ؛ لِأَنَّ النِّسْخَ يَرْفَعُ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَسْخٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَنَاقَضَ.

وَإِذَا أَخْبَرَ بِنَفْيِ شَيْءٍ لَمْ يُثَبِّتْهُ بَلْ يَنْفِيهِ أَوْ يَنْفِي لَوَازِمَهُ.

بِخِلَافِ الْقَوْلِ الْمُخْتَلِفِ الَّذِي يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَيُثَبِّتُ الشَّيْءَ تَارَةً وَيَنْفِيهِ أُخْرَى، أَوْ يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتِمَّاثِلَيْنِ فَيَمْدَحُ أَحَدَهُمَا وَيَذُمُّ الْآخَرَ؛ فَلَا قَوْلَ الْمُخْتَلِفَةِ هُنَا هِيَ الْمُتَضَادَّةُ، وَالْمُتَشَابِهَةُ هِيَ الْمُتَوَافِقَةُ، وَهَذَا التَّشَابُهُ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَلْفَاظُ.

فَإِذَا كَانَتِ الْمَعَانِي يُوَافِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُعْضِدُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُنَاسِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، وَيَقْتَضِي بَعْضُهَا بَعْضًا؛ كَانَ الْكَلَامُ مُتَشَابِهًا.

بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْمُتَنَاقِضِ الَّذِي يُضَادُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَهَذَا التَّشَابُهُ الْعَامُّ لَا يُنَافِي الْإِحْكَامَ الْعَامَّ بَلْ هُوَ مُصَدِّقٌ لَهُ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ الْمُحْكَمَ الْمُتَقَنَّ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا بِخِلَافِ الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ؛ فَإِنَّهُ ضِدُّ التَّشَابِهِ الْخَاصِّ.

وَالتَّشَابُهُ الْخَاصُّ: هُوَ مُشَابَهَةُ الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ مَعَ مُحَالَفَتِهِ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ إِنَّهُ هُوَ أَوْ هُوَ مِثْلُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ^[١].

وَالْإِحْكَامُ: هُوَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَهَذَا التَّشَابُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعَ وُجُودِ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا^[٢].

[١] التَّشَابُهُ الْخَاصُّ الَّذِي وُصِفَ بِهِ بَعْضُ الْقُرْآنِ: هُوَ مَا أَشْكَلَ مَعْنَاهُ، وَهَذَا

التفسيرُ للتَّشَابِهِ الْخَاصِّ وَاضِحٌ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى جَهْدٍ، وَالتَّشَابُهُ الْخَاصُّ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ.

[٢] الْإِحْكَامُ الْخَاصُّ: بِمَعْنَى وَضُوحِ الْمَعْنَى.

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَهْتَدِي لِلْفَضْلِ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ مُشْتَبِهًا عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى ذَلِكَ؛ فَالتَّشَابُهُ الَّذِي لَا يَتَمَيَّزُ مَعَهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ الْإِصْصَافِيَّةِ، بِحَيْثُ يَشْتَبَهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ.

وَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مَا يُزِيلُ عَنْهُمْ هَذَا الْإِشْتِبَاهَ، كَمَا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مَا وَعَدُوا بِهِ فِي الْآخِرَةِ بِمَا يَشْهَدُونَهُ فِي الدُّنْيَا، فَظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُهُ فَعَلِمَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ، وَإِنْ كَانَ مُشْبِهًا لَهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ^[١].

والإحكام العامُّ معناه: الإتقانُ في أخباره وأحكامه.

والتَّشَابُهُ العامُّ: بِمَعْنَى التَّمَاثُلِ وَالتَّنَاسُبِ بِحَيْثُ لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا، هَذَا التَّشَابُهُ العامُّ الَّذِي يُعْمُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ وَالْإِحْكَامِ الْعَامِّ الَّذِي يُعْمُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ.

ودواءُ التَّشَابِهِ الْخَاصِّ أَنْ نُرَدَّهُ إِلَى الْإِحْكَامِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَالْإِحْكَامُ: هُوَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يَشْتَبَهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ»، وَهَذَا التَّشَابُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعَ وَجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا، فَصَارَ التَّشَابُهُ الْخَاصُّ عَلَى رَأْيِ الْمُؤَلِّفِ هُوَ أَنْ يُشَبَّهَ الشَّيْءُ بَعْضُهُ بَعْضًا مَعَ مَخَالَفَتِهِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، يُشَبَّهُ غَيْرُهُ مِنْ وَجْهِ وَيَخَالَفُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَيَحْتَاجُ حِينَئِذٍ إِلَى مُحْكَمٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، وَالْمُحْكَمُ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا هُوَ الَّذِي يُرَدُّ إِلَيْهِ التَّشَابُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا كَشَبَهُ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

[١] إِذْنٌ عَلَى رَأْيِ الْمُؤَلِّفِ يُمْكِنُ أَنْ يُمَثَّلَ التَّشَابُهُ الْخَاصُّ بِمَا وَعَدْنَا بِهِ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الثَّوَابِ، هَذَا الرُّمَّانُ الَّذِي فِي الدُّنْيَا هَلْ هُوَ مِثْلُ رُمَّانِ الْآخِرَةِ؟ الْجَوَابُ: لَا، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَظُنُّ أَنَّهُ مِثْلُهُ فَيَشْتَبُهُ عَلَيْهِ هَذَا بِهَذَا.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الشُّبْهَةُ الَّتِي يَضِلُّ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ؛ وَهِيَ مَا يَشْتَبَهُ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ حَتَّى تَشْتَبَهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ وَمَنْ أُوتِيَ الْعِلْمَ بِالْفَضْلِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لَمْ يَشْتَبَهُ عَلَيْهِ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ.

وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الشُّبْهَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهُ لِشَيْءٍ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ بِمَا لَا يُشَبِّهُهُ فِيهِ، فَمَنْ عَرَفَ الْفَضْلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ اهْتَدَى لِلْفَرْقِ الَّذِي يَزُولُ بِهِ الْإِشْتِبَاهُ وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ.

وَمَا مِنْ شَيْئَيْنِ إِلَّا وَيَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَيَفْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ، فَبَيْنَهُمَا اشْتِبَاهٌ مِنْ وَجْهِ وَافْتِرَاقٌ مِنْ وَجْهِ، فَلِهَذَا كَانَ ضَلَالُ بَنِي آدَمَ مِنْ قَبْلِ التَّشَابُهِ. وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ لَا يَنْضَبُطُ^[١].

كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ؛ فَالتَّأْوِيلُ فِي الْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَالْقِيَاسُ فِي الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَالتَّأْوِيلُ الْخَطَأُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَالْقِيَاسُ الْخَطَأُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعَانِي الْمُتَشَابِهَةِ^[٢].

[١] يعني: أنه اشتباه أنه ضلال كثير لا يمكن ضبطه.

[٢] هذا الكلام جيد فصل المؤلف فيه رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا الاشتباه الذي يقع في هذه الأمور يعرفه من الناس أهل العلم الرَّاسِخُونَ فيه؛ بحيث لا يكون عندهم اشتباه في اللفظ فيؤوّلون تأويلاً فاسداً، أو يقيسون قياساً فاسداً؛ لأنَّ القياس إلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه لعلّة، هذا الإلحاق قد يشتبّه علي بعض الناس، فيظنُّ أن المعنى الذي في المقيس عليه موجود في المقيس فيلحقه به وليس كذلك.

وَقَدْ وَقَعَ بَنُو آدَمَ فِي عَامَّةٍ مَا يَتَنَاوَلُهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّلَالَاتِ.

حَتَّى آلَ الْأَمْرِ إِلَى مَنْ يَدَّعِي التَّحْقِيقَ وَالتَّوْحِيدَ وَالْعِرْفَانَ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وَجُودُ الرَّبِّ بِوُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ، فَظَنُّوا أَنَّهُ هُوَ فَجَعَلُوا وَجُودَ الْمَخْلُوقَاتِ عَيْنَ وَجُودِ الْخَالِقِ^[١].

كَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْأَلْفَاظِ، الْاشْتِبَاهُ فِي اللَّفْظِ قَدْ يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ مَعْنَى اللَّفْظِ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيُضِلُّ، فَصَارَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ. وَهَذَا بِاعْتِبَارِ الْأَلْفَاظِ: الْأَدْلَةُ السَّمْعِيَّةُ وَالْقِيَاسُ، وَهَذَا بِاعْتِبَارِ الْمَعَانِي: وَهِيَ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ.

الآن الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ وَالتَّشَابُهِ الْخَاصِّ، وَبَيْنَ أَنَّ التَّشَابُهَ الْخَاصَّ كَوْنُ الشَّيْءِ مُشْتَبِهًا بِحَيْثُ إِنَّهُ يُشَبِّهُ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهِ وَيُخَالِفُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَيَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ مِثْلُهُ مِنْ أَجْلِ مُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي الْوَجْهِ، أَوْ أَنَّهُ غَيْرُهُ مِنْ حَيْثُ مُفَارَقَتِهِ لَهُ فِي الْوَجْهِ، فَيَأْتِي أَهْلُ الْعِلْمِ وَيَبِينُونَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ هَذَا، بِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ الْمَفَارِقِ، وَأَنَّهُ مِثْلُهُ بِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ الْمَوَافِقِ.

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ يَظُنُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فِي بَابِ التَّشَابُهِ الْخَاصِّ وَهُوَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الضَّلَالُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ مِنْهُمْ مَنْ يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ اللَّفْظَ فَيُؤَوِّلُهُ تَأْوِيلًا غَيْرَ مَقْصُودٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى فَيَلْحَقُ بِهِ مَا لَيْسَ مِثْلُهُ، وَهَذَا الْقِيَاسُ الْفَاسِدُ.

حَتَّى كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَعْنِي: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ.

[١] هذا - والعياذ بالله - من أَبْعَدِ الضَّلَالِ، اشْتَبَهَ عَلَى هَؤُلَاءِ قَالُوا: نَحْنُ نُرِيدُ أَنْ

نُوحِّدَ، نَحْنُ أَهْلُ التَّوْحِيدِ؛ هَلِ الْمُرَادُ تَوْحِيدَ الْخَالِقِ بِمَا يَجِبُ لَهُ؟ لَا، لَيْسَ هَذَا مَرَادُهُمْ،

مَعَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ أَبْعَدَ عَنْ مُثَاقِلَةِ شَيْءٍ، وَأَنْ يَكُونَ إِيَّاهُ أَوْ مُتَّحِدًا بِهِ؛ أَوْ حَالًا فِيهِ مِنَ الْخَالِقِ مَعَ الْمَخْلُوقِ^[١].

بل يُريدُونَ التَّوْحِيدَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وجعلوهما واحداً، كيف هذا؟

هم يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالتَّحْقِيقِ قَالُوا: نَعَمْ نَحْنُ نُوَحِّدُ وَلَيْسَ أَنْتُمْ، لِمَاذَا؟ قَالُوا: لِأَنَّ التَّوْحِيدَ جَعَلَ الْأَعْيَانَ وَاحِدَةً، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْخَالِقَ هُوَ عَيْنُ الْمَخْلُوقِ؛ هَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ عِنْدَهُمْ، أَمَا أَنْ تَقُولَ: خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ فَمَا وَحَّدْتَ إِنَّمَا ثَنَيْتَ، حِينَمَا تَقُولَ: وَاحِدٌ وَاثْنَيْنِ خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ، فَالْخَالِقُ هُوَ عَيْنُ الْمَخْلُوقِ، هَذَا التَّوْكِيدُ.

وهذا الكلامُ غَيْرُ صَحِيحٍ، لَكِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ مَعْنَى التَّوْحِيدِ فَأَخْطَئُوا فِي فَهْمِهِ، ثُمَّ فَسَّرُوهُ حَسَبَ مَا فَهَمُوهُ وَقَدْ رَدَّ الْمُؤَلَّفُ عَلَيْهِمْ.

[١] لو قلتَ مثلاً: فلانٌ هو عَيْنُهُ فلانٌ، وأنتَ إِذَا ضَرَبْتَ فُلَانًا هَذَا لَوْ قِيلَ: هَذَا لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْمَعْقُولِ مِنْ أَنْ تَقُولَ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْخَالِقُ، أَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَالْخَالِقَ هُوَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، أَيُّهُمَا أَبْعَدُ: قَوْلُنَا هُوَ فلانٌ، أَوْ نَقُولَ: إِنَّ الْخَالِقَ هُوَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْمَخْلُوقُ وَالْبَعِيرُ وَكُلُّ شَيْءٍ؟

الثَّانِي أَبْعَدُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِينَ مِنْ جِنْسٍ، وَكَمْ رَأَيْنَا مِثْلًا اثْنَيْنِ يُخْرَجُونَ مِنْ بَطْنٍ وَاحِدٍ، وَكَمْ رَأَيْنَا مِنْ اثْنَيْنِ مُتَلَاصِقَيْنِ، لَكِنَّ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَايُنِ الْكَبِيرِ.

بل لَا يُعْقَلُ شَيْءٌ أَشَدَّ تَبَايُنًا مِنْ تَبَايُنِ الْخَالِقِ مَعَ الْمَخْلُوقِ، وَمَعَ ذَلِكَ اشْتَبَهَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ أَهْلُ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَظَنُّوا أَنَّ حَقِيقَةَ التَّوْحِيدِ أَنْ تَجْعَلَ الْخَالِقَ عَيْنَ الْمَخْلُوقِ، أَنْ تَجْعَلَ الْخَالِقَ عَيْنَ الْمَخْلُوقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَشَدِّ الضَّلَالَاتِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ-.

فَمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ وُجُودُ الْخَالِقِ بِوُجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا، حَتَّى ظَنُّوا وُجُودَهَا
وُجُودَهُ؛ فَهُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ ضَلَالًا مِنْ جِهَةِ الْإِشْتِبَاهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ تَشْتَرِكُ
فِي مُسَمًّى الْوُجُودِ فَرَأَوْا الْوُجُودَ وَاحِدًا، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَاحِدِ بِالْعَيْنِ وَالْوَاحِدِ
بِالنَّوعِ^[١].

وَآخَرُونَ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: الْمَوْجُودَاتُ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمًّى الْوُجُودِ لَزِمَ
التَّشْبِيهُ وَالتَّرْكِيْبُ،

والحاصل: أن التشابه الخاص الذي وُصِفَ به بعض القرآن هو مَرَلَةُ الأقدام،
ومضلة الأفهام، ويظن فيه الباطل حقًا والحق باطلاً الذي هو التشابه؛ لأن التشابه
الخاص: هو خفاء المعنى بحيث يكون اللفظ مشابهاً لغيره من وجهٍ ومخالفًا لغيره من وجهٍ
آخر، فيأتي الإنسان الخاطيء فيلحق ما ليس بمثله بما ليس مثله، ويفرق بين المتماثلين.

[١] وبينهما فرق؛ قد تتحد أمور كثيرة بنوع واحد، كلنا الآن مشتركون في نوع
واحد على أن كلاً منا إنسان، ومن بني آدم، لكن هل نحن واحد بالعين؟

الجواب: لا، فيجب أن نفرق بين الواحد بالعين والواحد بالنوع، الخالق موجود،
المخلوق موجود، إذن هما في نوع الوجود متحدان، لكن في عين الوجود غير متحدين
فاشتبه على بعض الناس اشتبهت الوحدة بالنوع مع الوحدة بالعين، فجعلوا هذا هو
هذا، ومعلوم الفرق بينهما بين الوحدة بالنوع والوحدة بالعين.

في مسألة الموجودات كلها موجودة كلها يشترك بأن هذا موجود؛ لأنه عندنا
موجود وقسيمه معدوم، موجود معدوم؛ الموجودات تشترك في نوع الوجود، لكن
في أعيانها تختلف اختلافًا واضحًا.

فَقَالُوا: لَفْظُ الوجودِ مَقُولٌ بِالِاشتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، فَخَالَفُوا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ
مَعَ اخْتِلَافِ أَصْنَافِهِمْ مِنْ أَنَّ الوجودَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ
أَقْسَامِ المَوْجُودَاتِ^[١].

وَطَائِفَةٌ ظَنَّتْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ المَوْجُودَاتُ تَشْتَرِكُ فِي مُسَمًى الوجودِ لَزِمَ أَنْ
يَكُونَ فِي الخَارِجِ عَنِ الْأَذْهَانِ مَوْجُودٌ مُشْتَرِكٌ فِيهِ، وَزَعَمُوا أَنَّ فِي الخَارِجِ عَنِ
الْأَذْهَانِ كُلِّيَّاتٍ مُطْلَقَةً مِثْلَ وجودٍ مُطْلَقٍ وَحَيَوَانٍ مُطْلَقٍ وَجِسْمٍ مُطْلَقٍ وَنَحْوِ
ذَلِكَ، فَخَالَفُوا الْحِسَّ وَالْعَقْلَ وَالشَّرْعَ، وَجَعَلُوا مَا فِي الْأَذْهَانِ ثَابِتًا فِي الْأَعْيَانِ،
وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ نَوْعِ الْإِشْتِبَاهِ^[٢].

وَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْأُمُورِ وَإِنْ اشْتَرَكَتْ مِنْ بَعْضِ الوجودِ وَعَلِمَ مَا
بَيْنَهُمَا مِنَ الْجَمْعِ وَالْفَرْقِ وَالتَّشَابُهِ وَالِاخْتِلَافِ؛ وَهَؤُلَاءِ لَا يَصِلُونَ بِالمُتَشَابِهِ مِنَ
الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ الْمُحْكَمَ الْفَارِقَ الَّذِي يُبَيِّنُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَصْلِ
وَالِإِفْتِرَاقِ.

[١] هذا أيضًا خطأ ثانٍ، وهو أنهم ظنوا بلفظ المعنى أخطئوا، ظنوا أن لفظ
الوجود مشترك اشتراكًا لفظيًا بحيث يشمل وجود الخالق ووجود المخلوق على حدٍّ
سواء، وإن اختلف الخالق عن المخلوق، ولكن هؤلَاءِ أيضًا أخطئوا وذلك لأننا نعلم أن
ما في المَوْجُودِ ما هو قديمٌ وما هو حادثٌ.

[٢] بعض الذين أنكروا صفات الله قالوا: إنه يلزم إذا كان الله مَوْجُودًا أن
يكون مُشَابِهًا بالمَوْجُودَاتِ؛ حيث ظنوا أن هناك وجودًا مُطلقًا تَشْتَرِكُ فِيهِ المَوْجُودَاتُ،
فهذا الأخير يُشِيرُ إِلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ.

وَهَذَا كَمَا أَنَّ لَفْظَ «إِنَّا» وَ«نَحْنُ» وَغَيْرُهُمَا مِنْ صِيَغِ الْجَمْعِ يَتَكَلَّمُ بِهَا الْوَاحِدُ لَهُ شُرَكَاءُ فِي الْفِعْلِ، وَيَتَكَلَّمُ بِهَا الْوَاحِدُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَهُ صِفَاتُ تَقُومُ كُلُّ صِفَةٍ مَقَامَ وَاحِدٍ وَلَهُ أَعْوَانٌ تَابِعُونَ لَهُ؛ لَا شُرَكَاءَ لَهُ، فَإِذَا تَمَسَّكَ النَّصْرَانِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وَنَحْوَهُ عَلَى تَعَدُّدِ الْإِلَهِةِ، كَانَ الْمُحَكَّمُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]^[١].

وَنَحْوُ ذَلِكَ يَمَّا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا يُزِيلُ مَا هُنَاكَ مِنَ الْإِشْتِبَاهِ، وَكَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ صِيَغَةِ الْجَمْعِ مُبَيَّنًّا لِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعَظَمَةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَطَاعَةِ الْمَخْلُوقَاتِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ^[٢].

[١] هذا المثالُ مِثْلُ (إِنَّا) وَ(نَحْنُ)، عِنْدَمَا يَقُولُ شَخْصٌ مَا: نَحْنُ فَاهْمُونَ لِلدَّرْسِ هَلْ يَقْتَضِي هَذَا تَعَدُّدًا؟ فَهَذَا مَتَعَدَّدٌ بِلَا شَكٍّ، أَمَا عِنْدَمَا يَقُولُ الْمَلِكُ: إِنَّا سَنَفْعَلُ كَذَا، إِنَّا سَنَقْتُلُ فَلَانًا الْمَجْرِمَ، يَقْصِدُ هُوَ وَأَعْوَانُهُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَنْ يَنْزِلَ بِالسِّيفِ لِيَقْتُلَ هَذَا الرَّجُلَ، يَقُولُ اللَّهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]. يَقُولُ النَّصْرَانِيُّ فِيهَا: (إِنَّا) جَمْعٌ، (نَحْنُ) جَمْعٌ، (نَزَّلْنَا) جَمْعٌ؛ إِذَنْ فَاللَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، هَذَا اشْتِبَاهٌ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ هَذَا الضَّمِيرُ الْجَمْعُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَعَدُّدُ الْإِلَهِةِ فَقَالَ: إِنْ اللَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ.

نَقُولُ: عِنْدَنَا آيَةُ مُحْكَمَةٌ ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، هَذِهِ مُحْكَمَةٌ، النَّصْرَانِيُّ فِي قَلْبِهِ زِينٌ فَتَبِعَ الْمُتَشَابِهَ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ قَالُوا: اصْبِرْ عِنْدَنَا آيَةُ مُحْكَمَةٌ يَجِبُ أَنْ تُرَدَّ إِلَيْهَا الْمُتَشَابِهُ وَهِيَ ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾.

[٢] يَعْنِي: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ قَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ وَهُوَ وَاحِدٌ؟ نَقُولُ: لِأَنَّهُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَكُونُ كُلُّ صِفَةٍ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ مَا جَعَلَهُ

وَأَمَّا حَقِيقَةُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَمَا لَهُ مِنَ الْجُنُودِ الَّذِينَ يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي أَفْعَالِهِ فَلَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا هُوَ ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدر: ٣١]، وَهَذَا مِنْ تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ بِخِلَافِ الْمَلِكِ مِنَ الْبَشَرِ إِذَا قَالَ: قَدْ أَمَرْنَا لَكَ بِعَطَاءٍ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ هُوَ وَأَعْوَانُهُ مِثْلُ كَاتِبِهِ وَحَاجِبِهِ وَخَادِمِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمَرُوا بِهِ، وَقَدْ يُعْلَمُ مَا صَدَرَ عَنْهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ اعْتِقَادَاتِهِ وَإِرَادَاتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ^[١].

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُعْلَمُ عِبَادَهُ الْحَقَائِقَ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتِ الْيَوْمِ الْآخِرِ،

يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾، ولهذا يقول: فَيَتَكَلَّمُ بِهَا الْوَاحِدُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَهُ صِفَاتٌ تَقُومُ كُلُّ صِفَةٍ مَقَامَ وَاحِدٍ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى لَهُ صِفَاتٌ عَظِيمَةٌ فَهُوَ عَظِيمٌ نَفْسَهُ لِمَا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ.

[١] الْمَلِكُ عِنْدَمَا يَقُولُ: أَمَرْنَا لَكَ بِكَذَا وَكَذَا، قَدْ يَكُونُ الْآمِرُ وَزِيرَ الْمَالِيَّةِ أَمَرَ بِكَذَا وَعَرَضَهُ عَلَى الْمَلِكِ فَوَافَقَ، فَهَلِ الْمَلِكُ هُوَ الَّذِي انْفَرَدَ بِالْأَمْرِ بِهِ؟ لَا، لَكِنْ أَعْوَانُهُ، أَمَا اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِنْدَمَا يَقُولُ: أَمَرْنَا بِكَذَا، أَوْ فَعَلْنَا كَذَا فَهُوَ بِمُفْرَدِهِ، لَكِنْ لِعِظَمِهِ وَصِفَاتِهِ الْعَظِيمَةِ جَاءَ بِصِغَةِ التَّعْظِيمِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى لَنَا بِمِثَالٍ وَاضِحٍ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَحَمَلَهُ عَلَى الْمُحْكَمِ، الْمُتَشَابِهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ اشْتَبَهَ عَلَى النَّصْرَانِيِّ فَادَّعَى أَنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، قُلْنَا لَهُ: الْمُحْكَمُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ كُزُّ إِلَهٍ وَحِيدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، فَجَمَعَ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ لِعَظِيمِ صِفَاتِهِ لَا بِتَعَدُّدِ ذَاتِهِ.

وَلَا يَعْلَمُونَ حَقَائِقَ مَا أَرَادَ بِخَلْقِهِ وَأَمْرِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا حَقَائِقَ مَا صَدَرَتْ عَنْهُ مِنَ الْمَشِيئَةِ وَالْقُدْرَةِ^[١].

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّشَابُهَ يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُتَوَاطِئَةٍ^[٢]،

[١] الْمَلِكُ مِنْ بَنِي آدَمَ قَدْ يُعْلِمُ النَّاسَ حَقَائِقَ مَا أَمَرَ بِهِ، وَأَمَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ فَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ هَذِهِ الْحَقَائِقَ وَلَا نَعْلَمُ حِكْمَتَهُ الْعَظِيمَةَ الْبَالِغَةَ فِي أَمْرِهِ وَخَلْقِهِ.

[٢] الْأَلْفَاظُ الْمُتَوَاطِئَةُ: مَا اتَّفَقَتْ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

وَالْأَلْفَاظُ الْمُشْتَرَكَةُ: مَا اشْتَرَكَتْ فِي اللَّفْظِ وَاخْتَلَفَتْ فِي الْمَعْنَى.

فمثلاً (إنسان) هذا من اللفظ المتواطئ؛ لأنَّ الإنسانَ يصدِّقُ عليَّ وعلى الثاني والثالث والرابع يصدِّقُ باللفظ والمعنى؛ فإنساناً من الألفاظ المتواطئة؛ لاتِّفَاقِ لَفْظِهَا وَمَعْنَاهَا فِي كُلِّ مَا تُضَافُ لَهُ.

عندما أقول: فلان إنسان وأنا إنسان والثالث إنسان والرابع إنسان، فهذا لفظ يُسَمُّونَهُ مُتَوَاطِئًا لِاتِّفَاقِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

كلمة (عين) تُطْلَقُ عَلَى الْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ، وَتُطْلَقُ عَلَى عَيْنِ الْمَاءِ الَّتِي تَنْبُعُ مِنَ الْمَاءِ، وَتُطْلَقُ عَلَى الشَّمْسِ، وَتُطْلَقُ عَلَى الذَّهَبِ، اللَّفْظُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّدٌ بِالنَّوْعِ، هَذَا مَاءٌ، وَهَذِهِ عَيْنٌ، وَكُلُّهَا تُسَمَّى (عين) هَذَا يَسْمَى مُشْتَرَكًا، اللَّفْظُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى مُخْتَلَفٌ أَصْلًا وَفَضْلًا.

هُنَاكَ كَلِمَاتٌ مِثْلُ الْحَيِّ، تُطْلَقُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَتُطْلَقُ عَلَى الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هَلْ هِيَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ أَمْ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ؟

وَأِنْ زَالَ الْإِشْتِبَاهُ بِمَا يُمَيِّزُ أَحَدَ التَّوَعَيْنِ مِنْ إِضَافَةٍ أَوْ تَعْرِيفٍ، كَمَا إِذَا قِيلَ: ﴿فِيهَا أَتَهَرُّ مِنْ مَاءٍ﴾ [محمد: ١٥]، فَهُنَاكَ قَدْ خَصَّ هَذَا الْمَاءُ بِالْجَنَّةِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ مَاءِ الدُّنْيَا، لَكِنَّ حَقِيقَةَ مَا اِمْتَّازَ بِهِ ذَلِكَ الْمَاءُ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا، وَهُوَ مَعَ مَا أَعَدَّهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ - بِمَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ - مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^{١١}.

مَنْ نَظَرَ إِلَى أَصْلِ الْحَيَاةِ قَالَ إِنَّهَا مِنَ الْمُتَوَاطِئَةِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْاِخْتِلَافِ وَالتَّبَايُنِ بَيْنَ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ وَحَيَاةِ الْخَالِقِ قَالَ: إِنَّهَا مِنَ الْمَشْتَرَكِ، وَلِهَذَا سَمَّاها بَعْضُ النَّاسِ مُشْكَكَةً لَتَشْكُكَ الْإِنْسَانُ فِيهَا هَلْ هِيَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ أَمْ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ، وَلَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَجَّحَ فِي الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ أَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ قَالَ: لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ أَنَا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمَعْنَى فَهُوَ مُتَوَاطِئٌ، فَالْاِخْتِلَافُ بَيْنَ حَيَاةِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فِي صِفَةِ الْحَيَاةِ، لَكِنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ وَالْعَيْنِ النَّابِعَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمَا تَكُونُ الْحَقِيقَةُ وَاحِدَةً وَلَكِنْ الْوُصْفَ أَوْ الصِّفَةَ مُخْتَلِفَةً، بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: مُتَوَاطِئٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مُشْتَرَكٌ، وَالصَّحِيحُ عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهَا مِنْ بَابِ الْمُتَوَاطِئَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ لَكِنْ اِخْتَلَفَ فِي الصِّفَةِ.

[١] سبق أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قَرَّرَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَيُوصَفُ بِهِ كُلُّ الْقُرْآنِ أَوْ بَعْضُ الْقُرْآنِ، وَسَبَقَ أَيْضًا مَعْنَى الْإِحْكَامِ الْعَامِّ وَمَعْنَى الْإِحْكَامِ الْخَاصِّ وَمَعْنَى التَّشَابُهِ الْعَامِّ وَمَعْنَى التَّشَابُهِ الْخَاصِّ، وَذَكَرَ أَنَّ التَّشَابُهَ الْخَاصَّ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يُشَبِّهُ غَيْرَهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ مَحَلُّ اِخْتِلَافِ النَّاسِ، فَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا رَأَاهُ مُوَافَقًا لَغَيْرِهِ فِي وَجْهِ حَمَلَهُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا رَأَاهُ مُخَالِفًا لَغَيْرِهِ فِي وَجْهِ أَبْعَدَهُ مِنْهُ.

وذكر المؤلف أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة، ويكون في الألفاظ أيضًا المشتركة، ومثل للتشابه الخاص باستدلال النصراني على تعدد الآلهة بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ وما أشبه ذلك، قال: هذا ضمير جمع، والأصل: أن الجمع تعدد، وبين رحمه الله أن هذا التشابه يُحمّل على المحكم في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ كُزُّهُ وَلِلَّهِ الْحَكْمُ﴾.

ويكون الجمع الذي يصف الله نفسه به إشارة إلى عظمة الله تبارك وتعالى، وما له من الصفات من صفات الكمال التي تُعدّ كل صفة كأنها شيء مستقل؛ فلذلك يأتي ذكر الجمع مضافًا إلى الله سبحانه وتعالى وبينًا في ﴿نَحْنُ﴾ الألفاظ المتواطئة والألفاظ المشتركة، وأن المتواطئة هي ما اتفق لفظه ومعناه، والمشاركة ما اتفق لفظه واختلف معناه، وأن من الأشياء ما يكون متواطئًا مشتركًا باعتبارين، ويسمى بعض العلماء مُشكِّكًا، وأن شيخ الإسلام حقق بأنه متواطئ لكنه نوع خاص من المتواطئ اعتبارًا بالأصل، ومثل المؤلف بذلك بمثل الوجود كلمة وجود، هل هي من الألفاظ المتواطئة أم من الألفاظ المشتركة؟

في أصل المعنى متفق، لكن في حقيقته، فوصف الله في حقيقته وصف مختلف، ووجود الخالق واجب، والمخلوق وجوده ممكن، ووجود الخالق وجود لا عدم معه، ووجود المخلوق وجود معه عدم.

إذن هل ننظر إلى اختلاف الصفة ونقول إنه من المشترك أم إلى أصل المعنى ونقول: إنه من المتواطئ؟

ننظر إلى أصل المعنى ونقول: إنه من المتواطئ، ولكنه متواطئ من نوع خاص.

وَكَذَلِكَ مَذْلُولُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهَا الَّتِي هِيَ حَقِيقَةٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ^[١].

وإذا قال قائل: بماذا نسَمِّي ما اتَّفَقَ في اللفظِ واختلَفَ في المعنى؟

فالجواب: أن ما اتَّفَقَ في المعنى واختلَفَ في اللفظِ يُسَمُّوهُ المترادِفَ، يعني مثلاً: البرُّ والقمح؛ اللفظُ مُتَعَدِّدٌ والمعنى واحد، يُسَمُّونَ هذا مترادِفًا، الأسدُّ والهزْبُ والصُّرْغَامُ والضَّيْغَمُ، اللفظُ هنا مُتَعَدِّدٌ لكنَّ المعنى واحد.

وإذا قال قائل: ما المراد بالمعنى المتفق؟

فالجواب: أن التَّشَابُهَ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ لَيْسَ تَشَابُهَ الْكَلِمَةِ؛ يعني: أن القرآنَ تَخْتَلِفُ أَلْفَاظُهُ لَكِنَّهَا لَا تَتَنَاقُضُ، فَهِيَ تَتَشَابَهُ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهَا عَلَى الصُّدُقِ، دَلَالَتُهَا عَلَى الْعَدْلِ وَلَا يَنَاقِضُ بَعْضُهَا بَعْضًا، هَذَا الْمَعْنَى، هَذَا الْمُرَادُ بِالْمَعْنَى الْمُتَّفَقِ. الْمُتَّفَقُ مَعْنَاهُ الَّذِي لَا يَنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا هَذَا الْمُرَادُ بِالِاتِّفَاقِ، لَا أَنْ مَذْلُولَهُ وَاحِدٌ.

[١] هذا يعني: حقيقة دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ عَلَى مَعَانِيهَا، قَدْ يَتَعَدَّدُ اللَّفْظُ وَيَتَّحِدُ الْمَعْنَى، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْمَعْنَى وَيَتَّحِدُ اللَّفْظُ، وَقَدْ يَتَفَقَانِ، إِذَا تَعَدَّدَ الْمَعْنَى وَخْتَلَفَ اللَّفْظُ يُسَمَّى مُشْتَرَكًا، وَإِذَا اتَّحَدَ الْمَعْنَى وَتَعَدَّدَ اللَّفْظُ يُسَمَّى مُتْرَادِفًا، وَإِذَا اتَّفَقَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى فَهَذَا مُتَوَاطِئٌ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمَعْنَى وَاللَّفْظُ فَهَذَا مُتَبَايِنٌ.

والحاصل أن أقسام الألفاظ بالنسبة للمعاني أربعة:

متباينة، مشتركة، متواطئة، مترادفة؛ فالتباينة تُقَابِلُ المتواطئة؛ لأنَّ المتباينة ما تَعَدَّدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، وَالمُتَوَاطِئُ ما اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، المُشْتَرَكَةُ وَالمُتْرَادِفَةُ مُتَقَابِلَتَانِ، المُشْتَرَكُ ما اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَخْتَلَفَ مَعْنَاهُ، وَالمُتْرَادِفُ ما اتَّحَدَ مَعْنَاهُ وَتَعَدَّدَ لَفْظُهُ.

وَلِهَذَا كَانَ الْأَيْمَةُ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ يُنْكِرُونَ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ - مِنَ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ - تَأْوِيلَ مَا تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ^[١].

كَمَا قَالَ أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَفَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الزَّنادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ فِيمَا شَكَّتْ فِيهِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَتَأْوِيلَتِهِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَإِنَّمَا ذَمُّهُمْ لِكَوْنِهِمْ تَأْوِيلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِمْ مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَشْتَبِهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَذَمُّهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ تَأْوِيلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَلَمْ يَنْفِ مُطْلَقَ لَفْظِ التَّأْوِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ التَّأْوِيلِ يُرَادُ بِهِ التَّفْسِيرُ الْمُبَيِّنُ لِمُرَادِ اللَّهِ بِهِ، فَذَلِكَ لَا يُعَابُ، بَلْ يُحْمَدُ، وَيُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ: الْحَقِيقَةُ الَّتِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا، فَذَلِكَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَقَدْ بَسَطْنَا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^[٢].

[١] تأويله على غير تأويله، المراد بتأويله الأول: صرف لفظه عن ظاهره عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، وعلى غير تأويله أي: تفسيره.

[٢] هناك ثلاثة أقسام للتأويل:

١ - التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح.

٢ - التأويل بمعنى التفسير.

٣ - التأويل بمعنى الحقيقة.

وذكرنا أن تأويل الأمر فعله، وتأويل الخبر وقوع الخبر به.

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَذَا اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُ مِثْلُ طَائِفَةٍ يَقُولُونَ: إِنَّ التَّأْوِيلَ بَاطِلٌ، وَإِنَّهُ يَجِبُ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وَيَحْتَجُّونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ^[١]، وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّ هُنَاكَ تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَهُمْ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا.

وَجِهَةُ الْغَلَطِ^[٢].

أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ. وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْمَذْمُومُ وَالْبَاطِلُ فَهُوَ تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ وَالْبِدْعِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَدَّعُونَ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ مَذْلُولِهِ إِلَى غَيْرِ مَذْلُولِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ^[٣].

[١] في الحقيقة إذا قال قائل: هل التأويل مذموم أم لا؟

فالجواب: أن هذا الأمر فيه تفصيل؛ فالتأويل بمعنى التفسير لا يذم بل يُحمَدُ صاحبه، أمَّا التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره أو عن المعنى الراجح، فهذا هو المذموم إلا إذا قام عليه دليل، والتأويل بمعنى الحقيقة التي يؤوَّل إليها، هذا لا أحد يتكلَّم فيه، ومن حاول أن يتكلَّم فيه فهو مخطئ؛ لأنَّه لا يمكنه الوصول إلى ذلك.

[٢] يعني: جهة الغلط في نفي التأويل؛ فالتأويل لا يُنفي مُطلقًا.

[٣] هذا تكرار لما سبق في قوله: «إِنَّ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ»، إِنَّ الَّذِي يَنْفِي الْمَحَبَّةَ وَيُثَبِّتُ الْإِرَادَةَ يَلْزَمُهُ فِيهَا أَثْبَتَ نَظِيرَ مَا يَلْزَمُهُ فِيهَا نَفَى.

وَيَدْعُونَ أَنَّ فِي ظَاهِرِهِ مِنَ الْمَحْذُورِ مَا هُوَ نَظِيرُ الْمَحْذُورِ اللَّازِمِ فِيمَا أَثْبَتُوهُ
بِالْعَقْلِ، وَيَضْرِفُونَهُ إِلَى مَعَانِي هِيَ نَظِيرُ الْمَعَانِي الَّتِي نَفَوْهَا عَنْهُ فَيَكُونُ مَا نَفَوْهُ مِنْ
جِنْسٍ مَا أَثْبَتُوهُ.

فَإِنْ كَانَ الثَّابِتُ حَقًّا مُمَكِّنًا كَانَ الْمُنْفِيُّ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُنْفِيُّ بَاطِلًا مُمْتَنِعًا
كَانَ الثَّابِتُ مِثْلَهُ.

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، قَدْ يَظُنُّونَ أَنَّا خُوطِبْنَا فِي الْقُرْآنِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ أَحَدٌ؛
أَوْ بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ أَوْ بِمَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ^[١].

[١] هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَعْلَمَ التَّأْوِيلَ أَبَدًا، فَعَلَى رَأْيِهِمْ نَقُولُ:
إِذَنْ نَكُونُ خُوطِبْنَا بِشَيْءٍ لَا يَفْهَمُهُ أَحَدٌ، فَإِذَا قَالُوا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
[آل عمران: ٧]، فَإِذَنْ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءٌ لَا يَفْهَمُهَا أَحَدٌ، أَوْ أَنَّنَا خُوطِبْنَا بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ،
وَهَذَا أَيْضًا خَطَأٌ لَا يُمْكِنُ، فَالْقُرْآنُ كُلُّ مَا فِيهِ لَهُ مَعْنَى، اللَّهُمَّ إِلَّا الْحُرُوفَ الْهَجَائِيَّةَ فِي
أَوَّلِ بَعْضِ السُّورِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى؛ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ هَجَائِيَّةٌ، وَهِيَ لَيْسَتْ
رُمُوزًا كَمَا قِيلَ، وَلَيْسَتْ لَهَا مَعَانِي اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَرَادِهَا، بَلْ إِنَّا حَسَبَ مَا فَهَمْنَا مِنَ اللُّغَةِ
الْعَرَبِيَّةِ -وَالْقُرْآنُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ- عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ
السَّلَفِ وَمَجَاهِدٌ إِلَى أَنَّهَا حُرُوفٌ هَجَاءٍ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، مِثْلُ ﴿الْت﴾ و﴿التر﴾، لَكِنْ
لَهَا مَغْزَى، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي نَزَلَ وَأَعْجَزَكُمْ هُوَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ
مَادَّةُ لُغَتِكُمْ، وَمَعَ ذَلِكَ أَعْجَزَكُمْ.

وكَذَلِكَ رَبِّمَا يَظُنُّ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَنْفِي التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا أَنَّنَا خُوطِبْنَا بِمَا لَا يُفْهَمُ

منه شيء، وهذا لا شك أنه نقص في القرآن؛ ولهذا قال شيخ الإسلام في كلام له: «إن أهل التفويض قولهم من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»^(١).

الذين يقولون: نقرأ آيات الصفات ونفوض ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، لا نقول شيئاً، بل نفوض علمه إلى الله، وهذا خطأ بل نقول: نعم، الاستواء معلوم كما قال أئمة السلف.

مثلاً: الإرادة أثبتوها أولاً، الأشاعرة يُثبتون سبع صفات، أثبتوا الإرادة، ونفوا المحبة، نقول له: إن كانت الإرادة التي أثبتوها حقاً فالمحبة التي نفيتوها حق؛ لأنه لا فرق بينهما، وإن كان المنفي الذي نفيتوه باطلاً وهو المحبة كانت الإرادة باطلاً؛ لأنهم يقولون: ما ثبت لله محبة؛ إذ المحبة ميل الإنسان إلى ما يحب ولا يمكن أن يميل الله، الرحمة هي ضعف وانكسار يكون في قلب الراجح، والله تعالى منزّه عن ذلك.

نقول: والإرادة أيضاً هي ميل المرید إلى ما يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة، فإن كان ما أثبتوه من الإرادة حقاً فما نفيتوه من الرحمة والمحبة ونحوها حق، وإن كان ما نفيتوه باطلاً فما أثبتوه فهو باطل إذ لا فرق بينهم.

الإشارة هنا إلى نفي التأويل مطلقاً؛ لأنه قال: وهؤلاء الذين ينفون التأويل (وهذا) أي: نفي التأويل مطلقاً مع أنه باطل فهو متناقض؛ لأننا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز لنا أن نقول: إن له تأويلاً يخالف الظاهر ولا يوافق.

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

.....
 إذا كنا لا نفهم من اللفظ شيئاً هل يصلح أن نقول لهذا اللفظ تأويل لا يعلمه
 إلا الله؟

الجواب: لا، فنحن إذا كنا لا نفهم عنه شيئاً فإنه يمكن أن يكون له تأويل،
 ويمكن أن لا يكون له تأويل، ويمكن أن يكون له تأويل يعلمه الله فقط، ويمكن أن
 يكون له تأويل يعلمه الله وغيره.

إذا قلنا: له تأويل لا يعلمه إلا الله؛ معناه أننا عَرَفْنَا أن له تأويلاً وأنه لا يعلمه
 إلا الله؛ لأننا إذا قلنا: له تأويل، فالجملة هنا نفي.

فألذي يقول: له تأويل لا يعلمه إلا الله يكون فاهماً منه شيئاً فهم الآن أن هذا
 اللفظ له تأويل، وأن تأويله لا يعلمه إلا الله، فإذا تناقض هذا كونه يقول: إنا لا
 نفهم شيئاً، ثم يقول: له تأويل لا يعلمه إلا الله، هذا تناقض، ووجه التناقض الحصر
 الذي أشرت إليه؛ لأننا نقول: هذا اللفظ الذي تقول إنه لا يفهم منه شيء إما أن
 يكون له معنى أو لا، هل هناك قسم ثالث غير هذا؟

لا، وإذا قُدِّرَ أن له معنى فإما أن يكون هذا المعنى معلوماً أو مجهولاً؛ إذن
 حصر، وإذا قُدِّرَ أنه معلوم فإما أن يكون معلوماً لكل أحد أو لا يعلمه إلا الله.

إذن أنت الآن حكمت بأن له معنى، وأنه لا يعلمه إلا الله فقد فهمت منه شيئاً
 وإلا لو كنت لا تفهم ما حكمت هذا الحكم؛ إذ إن الذي لا يفهم يقول: ما دام
 تحتل هذه الاحتمالات يجب أن لا أتكلّم به، فالآن أنت حكمت عليه والحكم على
 الشيء يكون فرعاً عن تصوّره.

وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّا إِذَا لَمْ نَفْهَمْ مِنْهُ شَيْئًا لَمْ يَجْزُ لَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ وَلَا يُوَافِقُهُ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ لَا يُخَالِفُ الظَّاهِرَ الْمَعْلُومَ لَنَا؛ فَإِنَّهُ لَا ظَاهِرَ لَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فَلَا تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى دَلَالَةً عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ فَلَا يَكُونُ تَأْوِيلًا، وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانٍ لَا نَعْرِفُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ^[١].
فَإِنَّ تِلْكَ الْمَعَانِيَ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَدْ لَا نَكُونُ عَارِفِينَ بِهَا^[٢]؛

[١] والكلامُ تَقْسِيمٌ حَضَرِيٌّ، تُقَسَّمُ حَتَّى تَنْحَصَرَ الْأَقْسَامُ، وَحِينَئِذٍ يَتَبَيَّنُ لَكَ الموضوع.

قوله: «وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانٍ لَا نَعْرِفُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ».

يعني: على تقدير أنه غير مفهوم لنا إذا كان غير مفهوم لنا فإنه لا يجوز أن نقول: إنه دالٌّ على معاني لا نعرفها؛ لأنَّ الَّذِي يَقُولُ: إن له معنى لا يعلمه إلا الله يقول: إنه دالٌّ على معاني لكنها ليست معروفة، وهو إذا كان مفهومًا لا يمكن أن نقول هذا على تقدير أنه ليس بمفهوم.

[٢] كُلُّ هَذَا كَلَامٌ جَيِّدٌ وَرَصِينٌ، لَكِنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ.

قوله: «تِلْكَ الْمَعَانِيَ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَدْ لَا نَكُونُ عَارِفِينَ بِهَا».

ويقابل هذا التَّقْسِيمَ: وقد نكون عارفين بها، ولكن إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله على زعمه أن في القرآن ما ليس بمفهوم، وأن التأويل مُتَنَفٍّ فَلَا نَعْرِفُ الْمَعَانِيَ الَّتِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا الْفَرْقُ أَوَّلَى.

وَلَا نَا إِذَا لَمْ نَفْهَمْ اللَّفْظَ وَمَذْلُوكُهُ، فَلَا نَ لَا نَعْرِفَ الْمَعَانِيَ الَّتِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا اللَّفْظُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ إِشْعَارَ اللَّفْظِ بِمَا يُرَادُّ بِهِ أَقْوَى مِنْ إِشْعَارِهِ بِمَا لَا يُرَادُّ بِهِ^[١]. فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى أَصْلًا لَمْ يَكُنْ مُشْعِرًا بِمَا أُريدَ بِهِ، فَلَا نَ لَا يَكُونُ مُشْعِرًا بِمَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ أَوَّلَى فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُتَأَوَّلٌ. بِمَعْنَى أَنَّهُ مَضْرُوفٌ عَنِ الْإِحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ^[٢].

إذا كنت لا تفهم اللفظ ولا تفهم معناه، فالمعاني التي لم يدل عليها أولى أن تكون مجهولة عندك؛ لأنه ما دام أن اللفظ الآن لا تفهمه ولا تفهم معناه المراد منه، فكيف تفهم شيئاً لا يدل عليه اللفظ؟ فامتناع فهم ما دل عليه اللفظ دليل على امتناع فهم ما لم يدل عليه؛ لأنَّ إشعار اللفظ بما يُرادُّ به أقوى من إشعاره بما لا يُرادُّ به، وهذا معنى صحيح.

[١] قوله: «إِشْعَارُ اللَّفْظِ بِمَا يُرَادُّ بِهِ»، يعني: دلالة على ما يُرادُّ به أقوى من دلالته على ما لا يُرادُّ به، فإذا كنت الآن تقول: له معاني لا يعلمها إلا الله، مع أن اللفظ ذو معنى فانت الآن ادَّعيت أنك تعلم شيئاً يخالف الظاهر، وحكمت عليه بأنه لا يعلمه إلا الله، فنفيت دلالة اللفظ الذي يُشعر به اللفظ، وأثبت دلالة لا يُشعر بها اللفظ، هذا كلام المؤلف.

[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكلام جيد جداً.

وخلاصة القول: أن الذين يُنكرون التأويل مطلقاً ينقون التأويل مطلقاً وهم مخطئون؛ لأنهم ينقون التأويل ثم يتناقضون فيقولون: إن لهذه الألفاظ تأويلاً لا يعلمه إلا الله.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرُهُ الْمُخْتَصُّ بِالْحَلْقِ [١].
 فَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ هَذَا لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ.
 لَكِنْ إِذَا قَالَ هَؤُلَاءِ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَأْوِيلٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، أَوْ أَنَّهَا تَجْرِي عَلَى
 الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ مِنْهَا كَانُوا مُتَنَاقِضِينَ [٢].

نقول لهم: كيف تقولون إنكم لا تفهمون المتشابه، ثم تدعون أن له تأويلاً لا يعلمه إلا الله؟

هذا خلاف المعقول، وهذا تناقض؛ لأن من حكّم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله فقد أثبت لها فهماً، لكنه حملها على أمر لا يدل عليه لفظها حيث قال: إنه لا يعلمها إلا الله.

فنقول له: إذا كنت ترى أن التأويل منتفٍ فكيف تقول أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله؟ لأنك إذا كنت غير عالم به فكيف تحكم بأنه معلوم ولا يفهمه إلا الله؟ فإن هذا من التناقض البين.

[١] إذا أراد هذا التأويل ونفى التأويل مُريداً به هذا المعنى، إذا قال: أنا أقول: آيات الصفات ليس لها تأويل؛ بمعنى: أنه لا يُراد بها ما يختص بالمخلوق نقوله له: كلامك صحيح، كلامك حق؛ لأن هذه الآيات لا يُراد بظاهرها ما يختص بالمخلوق.

[٢] لأنه كيف يقول: إن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله. ثم يقول: تُجْرى على خلاف الظاهر؟ هذا تناقض إذا كنت تقول: لها تأويل لا يعلمه إلا الله. فلا تقل: تجري على خلاف الظاهر؛ إذ إنه من الجائز أن يكون ظاهرها هو التأويل الذي يعلمه إلا هو، فكيف تنفيه؟

وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ، أي: تجري على مجرد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطائهم للتأويل أو إثباته تناقضاً؛ لأن من أثبت تأويلاً أو نفاه فقد فهم معنى من المعاني^[١]، وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها في هذا الباب.

القاعدة السادسة: أنه لقائل أن يقول: لا بد في هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في النفي والإثبات^[٢]؟ إذ الإعتاد في هذا الباب^[٣] على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد^[٤]، وذلك أنه ما من شئتين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز.

[١] يعني: إن أرادوا بالظاهر ما يختص بالمخلوق في موضع، وأرادوا بالظاهر: المعنى الذي يليق بالله في موضع، ثم نفوا الظاهر مطلقاً صاروا ملبسين؛ لأن الواجب التفصيل.

[٢] الحقيقة أن المؤلف رحمه الله جاء بسياق الاستفهام يقول مثلاً: هل هناك ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في باب النفي وفي باب الإثبات؟ لأنك لو تقول: أنا أثبت من غير تشبيه، وأنا أنفي من غير تعطيل، فهذا لا يكفي، كذلك أيضاً في النفي لو أنك قلت: (أنا أنفي عن الله التشبيه) وأطلقت، فهذا لا يكفي هذا.

[٣] قوله: «إذ الإعتاد في هذا الباب» يعني: باب الأسماء والصفات.

[٤] وذلك أنه ما من شئتين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز، وهذا صحيح مثلاً الحياة لله والحياة للإنسان هناك قدر مشترك، وقدر مميز، فحياة الله سبحانه وتعالى كاملة ليس فيها نقص، وحياة الإنسان ناقصة، هذا القدر المميز.

فَالنَّافِي إِنْ اعْتَمَدَ فِيهَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ، قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَازِلٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَهَذَا بَاطِلٌ.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، أَوْ مُشَارِكٌ لَهُ فِي الْإِسْمِ، لَزِمَكَ هَذَا فِي سَائِرِ مَا تُثَبِّتُهُ^[١].

[١] يقول: عِنْدَنَا نَفْيٌ وَعِنْدَنَا إِثْبَاتٌ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِنْ الْاعْتِمَادَ عَلَى مَجَرَّدِ التَّشْبِيهِ أَنْ تَقُولَ: إِنْ اللَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ، فَهَذَا لَا يَكْفِي، إِذَا مَا مَعْنَى (لَا شَبِيهَ لَهُ)؟ فَلَا يَجُوزُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَهُ أَحَدٌ مُشَارِكٌ لَهُ فِي كُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ وَلَوْ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى؟ طَبَعًا لَا، وَكَذَلِكَ لَا يَرَادُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُشَابِهٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُشَابَهَةً مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَاصْلُ الْمَعْنَى مَتَّفِقٌ، وَلَكِنْ الْمَعْنَى بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ وَلِغَيْرِهِ مُخْتَلِفٌ.

يقول: فَالنَّافِي إِنْ اعْتَمَدَ فِي مَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ فَقَالَ: أَنَا أَثْبَتُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْإِسْتِوَاءَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ تَشْبِيهٌ، وَالَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْيَدَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُونَ: نُنْكِرُهَا لِأَنَّ إِثْبَاتَهَا تَشْبِيهٌ، وَهَكَذَا إِذْنٌ لَا يَكْفِي أَنْ نَقُولَ بِصَحَّةِ الْاعْتِمَادِ عَلَى مَجَرَّدِ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ نَافٍ يَنْفِي شَيْئًا يَدَّعِي أَنْ إِثْبَاتُهُ تَشْبِيهٌ.

ولهذا يقول: إِنْ اعْتَمَدَ فِيهَا يَنْفِيهِ عَلَى أَنَّهُ تَشْبِيهٌ قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُمَازِلٌ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَذَا بَاطِلٌ.

يعني: إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: إِنْ هَذَا تَشْبِيهٌ فَأَنْفِي أَنَّهُ مُمَازِلٌ لِلَّهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَهَذَا بَاطِلٌ. وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، أَوْ مُشَارِكًا لَهُ فِي الْإِسْمِ، لَزِمَكَ هَذَا فِي سَائِرِ مَا أَثَبَّتَهُ.

إذا قلت: أَثْبَتُ الْيَدَ؛ لِأَنَّهَا مُشَابِهَةٌ لِلَّهِ، وَأَرَدْتَ أَنَّهَا مُشَابِهَةٌ لِلَّهِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ،

وَأَنْتُمْ^[١] إِنَّمَا أَقَمْتُمُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَاثُلِ، الَّذِي فَسَّرْتُمُوهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، وَيَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لَهُ^[٢]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِبْطَالَ التَّشْبِيهِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ يَتَصَوَّرُ مَا يَقُولُ.

أو أن المراد بالمشابهة المشاركة في الاسم، قلنا: هذا التشبيه الذي اعتمدت عليه في نفي اليد عليه يلزمك فيما تُثبته؛ هو يُثبت القدرة، يُثبت الحياة، يُثبت العلم، مثل من يُثبت سبع صفات، نقول: إذا كنت تقول: أنا أنفي هذا لأن فيه تشبيها من وجه دون وجه؛ قلنا: إذن يجب عليك أن تنفي القدرة، وأن تنفي الإرادة، وأن تنفي العلم، وأن تنفي الحياة؛ لأن في ذلك مشابهة من وجه دون وجه أو مشاركة في الاسم دون الحقيقة، فصار الاعتماد على مجرد نفي التشبيه في تنزيه الله.

[١] ثم قال: «وَأَنْتُمْ» يخاطب الذين يُنكرون اعتمادًا على نفي التشبيه.

[٢] هذا التشبيه الذي عند هؤلاء؛ يقولون: التشبيه والتماثل أن يكون الشيئان المتماثلان يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، وما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له، هذا الشيء مماثل للشيء ومعنى مماثل له: أنه يجوز عليه ما يجوز عليه، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، يجب له ما يجب له.

إذن المماثلة بين الخالق والمخلوق بهذا المعنى، لا تمكّن، فالتماثل كون الشيئين المتماثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع على الآخر، ويجب له ما يجب للآخر، وهذا شيء لا يمكن ولا يتصور وجوده على هذا؛ لأنه مثلاً يجوز على الإنسان الموت ولا يجوز على الله، كذا يمتنع على الإنسان الدوام ولا يمتنع على الله، فيجب لله الكمال ولا يجب للإنسان.

فكيف يمكن التماثل بين الخالق والمخلوق بمجرد إثبات يد حقيقته لله عز وجل؟

إذن نقول لهؤلاء الذين يعتمدون في نفي ما نفوه من الصفات على مجرد نفي التشبيه: إن أردتم المشابهة من كل وجه فهذا باطل؛ لأنكم تفسرون المشابهة والتماثل بأنه يجوز على التماثلين ما يجوز على الآخر، وما يمتنع عليه وما يجب له، وهذا شيء مستحيل.

وإن أردتم المشابهة من وجه دون وجه فأنتم تثبتون لله بعض الصفات، وذلك مشابهة من وجه دون وجه، أو مشاركة في الاسم، فعليه يلزمكم الآن أن لا تعتمدوا على مجرد نفي التشبيه؛ لأن المشابهة من جميع الوجوه ممتنعة حتى عندكم، وإن أردتم بالتشبيه الذي نفيتموه المشابهة من وجه دون وجه، أو المشابهة في الاسم دون الحقيقة، فأنتم قد أثبتتم هذا التشبيه فيما أثبتتموه من الصفات، إذا قلتم إن هذا هو التشبيه الذي اعتمد في نفي الصفات عليه.

فالإنسان الذي يعتمد في نفي الصفات عن الله على مجرد التشبيه نقول له: هذا غير صحيح لعدة أسباب:

الوجه الأول: إذا قصد بالتشبيه التشبيه المطلق من كل وجه، فهذا باطل ولا يمكن أن يكون؛ لأنهم يفسرون المماثل أو المشابهة بأن ما يجوز عليه ويجب ويمتنع مثل ما يجوز على الآخر ويجب ويمتنع، وهذا شيء مستحيل حتى لو أثبت صفات الله ما تحقق ذلك.

الوجه الثاني: إذا أردت بالمشابهة التي نفيتها المشابهة من وجه دون وجه فإننا نقول: هذه المشابهة في الواقع أنت قد أثبتها؛ لأنك أثبتت بعض الصفات، فيلزمك فيما أثبت أن تكون مشبهًا؛ لأنك أثبتت لله حياةً وعِلْمًا وقُدرةً، إلى آخره.

فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ امْتِنَاعُهُ^[١]، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ هَذَا نَفْيُ التَّشَابُهِ مِنْ
بَعْضِ الْوُجُوهِ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَوَاطِئَةِ، وَلَكِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ
التَّشْبِيهَ مُفَسِّرًا بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، ثُمَّ إِنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى قَالُوا: إِنَّهُ مُشَبَّهٌ،
وَمُنَازِعُهُمْ يَقُولُ: ذَلِكَ الْمَعْنَى لَيْسَ مِنَ التَّشْبِيهِ^[٢].

ماذا يعني بالتفسير أن نقول: إن المتشابهين هما اللذان يجوزُ على أحدهما ما
يجوزُ على الآخرِ ويمتنعُ عليه ما يمتنعُ، ويجبُ له ما يجبُ؛ إذ إثباتُ التشبيهِ بهذا
التفسيرِ لا يقبلُهُ عاقلٌ أبدًا ولا يقوله أحدٌ، إن الله - سبحانه - مشابهٌ للمخلوق بهذا
المعنى، هل يقول أحدٌ إن الله مشابهٌ للمخلوق فيجبُ للمخلوق ما يجبُ لله، ويمتنعُ
عليه ما يمتنعُ على الله، ويجوزُ عليه ما يجوزُ على الله؟ لا، فهذا لا يقوله عاقلٌ يتصورُ
ما يقولُ.

[١] مِنَ النَّاسِ مَنْ يُفَسِّرُ التَّشْبِيهَ بِمَعْنَى آخَرَ؛ فَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ التَّشْبِيهَ بِالْمَعْنَى الَّذِي
قَالُوهُ مُمْتَنِعٌ، وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ بِمِثْلِ مَا قَالُوا حَتَّى الْمَعْتَرِ لَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَجَمِيعِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَأَهْلُ
السُّنَّةِ لَا يَقُولُونَ بِالتَّشْبِيهِ الَّذِي هُوَ التَّمَاثُلُ بَحَيْثُ يَجُوزُ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ،
وَيَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لَهُ، وَيُمْتَنَعُ لَهُ مَا يُمْتَنَعُ لَهُ.

[٢] أَمَّا التَّشْبِيهُ الْآخَرُ الَّذِي دُونَهُ بَحَيْثُ يُشَبَّهُهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَهَذَا مِنَ
النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ هَذَا التَّشْبِيهَ مُمْتَنِعًا، فَيُنْكِرُ مِنْ أَجْلِ الصِّفَاتِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُنَازِعُهُ
وَيَقُولُ: لَيْسَ هَذَا مِنَ التَّشْبِيهِ الْمُمْتَنِعِ.

والمثال: الإرادة، إذا قال المعتزلة إثباتها من التشبيه.

فالأشاعرة يقولون: إثباتها ليس بتشبيه، فلا يُنكرونها.

وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ لَفْظِ «التَّشْبِيهِ» وَ«التَّمْثِيلِ»^[١]، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَنَحْوَهُمْ مِنْ نَفَاةِ الصِّفَاتِ يَقُولُونَ: كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً قَدِيمَةً فَهُوَ مُشَبَّهٌ مُثَلٌّ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ عِلْمًا قَدِيمًا أَوْ قُدْرَةً قَدِيمَةً كَانَ عِنْدَهُمْ مُشَبَّهًا مُثَلًّا؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ هُوَ أَحْصَى وَصَفِ الْإِلَهِ، فَمَنْ أَثْبَتَ لَهُ صِفَةً قَدِيمَةً فَقَدْ أَثْبَتَ لِلَّهِ مَثَلًا قَدِيمًا، وَيُسَمُّونَهُ مُثَلًّا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ^[٢].

الرحمة: يقول الأشاعرة: إثباتها تشبيه فينفونها.

ويقول أهل السنة: إثباتها ليس بتشبيه فيثبتونها.

الحاصل: هو أن الاعتماد في إثبات الصفات على مجرد نفي التشبيه لا يصح؛

لسببين:

أولاً: إن أريد بالتشبيه المطلق، فهذا غير ممكن ولا أحد يقول.

ثانياً: وإن أريد به التشبيه من بعض الوجوه، فهذا منازع فيه؛ لأنك قد تقول:

هذا تشبيه ويقول غيرك: ليس بتشبيه، والمؤلف الآن يقرب الكلام على الصحيح.

[١] قوله: «قد يفرق» يعني: قد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل، وأهل السنة

والجماعة لا يفرقون، فإذا قلت: هذه اليد ثابتة لله بدون تشبيه فهو كقولك: هذه اليد

ثابتة لله بدون تمثيل، لكن من الناس من يفرق (فقد) هنا باعتبار القلة من الفاعل لا

القلة في الوجودية؛ يعني: قد يفرق بعض الناس.

[٢] وضرب مثلاً لهذا المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات، يقولون: كل من أثبت

لله صفة قديمة فهو مثل مشبه، المراد بالقديمة ما نُسِمِيه نحن بالصفات الذاتية الملازمة

لله سبحانه وتعالى، هذه الصفات القديمة - مثل: العلم والقُدرة والعِزة والقُوّة - كثيرة،